



المقدمة

قطعت اليمن في مجال التعليم شوطاً كبيراً تركز بصوره أساسيه في تحديث المجتمع اليمني وإعداد المواطن اليمني إعداداً مناسباً ليكون قادراً على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. فقد كفل الدستور تكافؤ الفرص لجميع المواطنين. ووفقاً لقانون التعليم لعام 1992م، اعتبر التعليم حق مشروع تكفله الدولة وتوفره لجميع المواطنين ومجاناً لمختلف المراحل التعليمية، مع التأكيد على الزاميته.

كما أكدت الخطة الخمسية الأولى (2000-1996م) على تأمين التعليم الأساسي لجميع المواطنين، والمتوسع في مختلف مراحل التعليم الأخرى، مع التركيز على التعليم الفني والمهني ورفع إمكاناته الكمية والنوعية باعتباره قاعدة التنمية الاقتصادية. كما استهدفت الخطة الخمسية تطوير التعليم الجامعي بما يتناسب واحتياجات التنمية.

ويتضح مما سبق بأن الحكومة اليمنية تبنت سياسة تعليمية، تلبى احتياجات التنمية وتعمل على محو الأمية وتحسين أداء الجامعات وتطوير المناهج والبرامج.

وتتضح أهم معالم التطور في مكانة المرأة من خلال بعدي التعليم والعمل، وهما المتغيران الرئيسيان اللذان يمثلان دعامة التحول بالنسبة لوضعها وبالتالي دعامة التحول في الأسرة اليمنية.

تهدف هذه الورقة إلى إبراز:

- دور الدولة بالنهوض بمستوى المرأة التعليمي

- تحديد المشاكل التي تحد من مشاركة المرأة بقوة العمل

- إبراز أهمية التأهيل والتدريب لعمل المرأة.

ومن ناحية أخرى فقد تعرضت الورقة إلى قضايا الإنفاق المجاري لقطاع التعليم سلبياته وإيجابياته ومشاكل الأجور من حيث التفاوت بين المدرس اليميني والموافد والعجز الظاهر في بعض التخصصات والتمايز بين الجنسين فيما يتعلق بالتوظيف والتعيين

وفي الفصل الثاني تم تناول محور العمل ودور قانون العمل رقم (5) لعام 1995م وقانون الخدمة المدنية رقم (19) لعام 1991م والمزايا التي توفرت للمرأة انسجاماً مع ما تقتضيه طبيعة المرأة.

أولاً: التعليم

إن العلاقة بين التعليم وبين مستويات التقدم هي علاقة واضحة وأكيدة، إذ أنه من المعروف أن جغرافية الأمية في العالم مطابقة لجغرافية التخلف، لأن انتشار الأمية أو انخفاض المستوى التعليمي لا يتعلقان فقط بالرموز المقروءة أو المكتوبة بقدر ما هي مشكله تخلف حضاري واجتماعي، إن محو الأمية ونشر التعليم والارتقاء بمستوياته يؤديان إلى تخلي المجتمع عن الخصائص السلبية واكتساب خصائص ايجابية متقدمه، باعتبار أن التعليم هو الشرط الأساسي الكفيل بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

أن دستور الجمهورية اليمنية وكذلك الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام (2000-96م) إضافة إلى التشريعات المختلفة التي وحدت الأطر الرسمية التي تكفل حقوق المرأة كما أن المؤتمرات والندوات التي تعقدتها الوزارات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تقرر باستمرار التوصيات والبنود التي من شأنها أن تزيد من مساهمة المرأة في التنمية.

وتشير الإحصاءات التعليمية إلى وجود تقدم نوعي وكمي ملحوظ في تعليم البنات بمختلف المراحل والتخصصات حيث ازدادت نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعي من %14.5 عام 1990 إلى %18 عام 1998 على سبيل المثال في مختلف المراحل التعليمية والتدريبية بيد أن التفاوت بين الجنسين وبين الريف والحضر لا يزال قائماً.

فما هو الدور الذي يجب أن تؤديه الدولة للنهوض بواقع المرأة التعليمي؟

إن بناء مرافق التعليم المختلفة كالمدارس والمعاهد ومراكز التدريب والجامعات تؤدي بالضرورة إلى رفع نسبة الاستيعاب للطالبات في هذه المؤسسات التربوية. كما أن نشر الوعي العام حول أهمية تعليم المرأة وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية يؤدي كذلك إلى خفض التفاوت المشار إليه أعلاه.

والتي هي من أهم القضايا التي يجب أن تتكفل بها الدولة والاستمرار بها حتى في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة والتي تعطى فرصاً أكبر للقطاع الخاص.

الإنفاق على قطاع التعليم

شهد الإنفاق على قطاع التعليم ركوداً خلال فترة منتصف التسعينات الأولى. وأدت جهود برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي بدأت عام 1995م ولأهمية إلى تعزيز الإنفاق على القطاعات الاجتماعية إلى رفع الإنفاق على قطاع التعليم من 5.1% من إجمالي الناتج المحلي عام 1995م إلى 7.7% عام 1998م. كذلك ازدادت حصة قطاع التعليم في الإنفاق الحكومي من 13.2% عام 1996م إلى نحو 20% عام 1998م.

واستحوذت وزارة التربية والتعليم على نحو 75% من إجمالي الإنفاق على التعليم في بداية التسعينات، وأخذت حصتها في التناقص خلال الفترة الأخيرة، أمام المتصاعد في حصص التعليم الجامعي والتدريب، حيث ارتفعت حصة التعليم الجامعي من 9% عام 1995م إلى 17% من موازنة الدولة عام 1998م.

كما يحظى التعليم الجامعي باهتمام ملحوظ، وهذا ما يعكسه الإنفاق المتزايد على الجامعات من 8% إلى 11% خلال الفترة الماضية. كما بلغت نسبة الإنفاق على التدريب الداخلي والخارجي حوالي 6% من إجمالي الميزانية المعتمدة لوزارة التربية

جدول (1) الإنفاق الجاري لقطاع التعليم للفترة 1994-1998م

المؤشرات
1994
1995
1996
1997
1998

إجمالي الإنفاق الجاري على التعليم

16.299

21.803

33.513

36.940

44.582

أ.وزارة التربية والتعليم منها:

12.764

17.062

24.780

27.125

23.588

الأجور

12.440

16.682

24.260

26.104

31441

الصيانة

1.753

2.205

3.533

3.692

3.750

1-المكهرباء والمياه

40

28

38

58

112

2-المواصلات

66

68

885

616

443

3.التدريب والمنح

276

693

1.889

1.897

2.726

ب.الجامعات

1.381

1.683

3.017

3718

4967

1.الأجور

866

1.086

1.697

2.031

3.045

2.صيانة

454

437

793

927

899

3.تدريب

51

156

517

743

977

4.مراكز البحوث

115

152

279

466

507

الأجور والمرتبات

بالرغم من الزيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم إلا أن الزيادة الكبرى في عدد الطلبة أدى إلى ارتفاع نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم حيث بلغ 27510 ريالاً بعام 1990م ارتفع هذا النصيب إلى 127676 ريالاً يمني بعام 1997م .

وبالرغم من أن قطاع التعليم يعد من أكبر القطاعات استخداماً للعمالة في الجهاز الإداري للدولة ، حيث تبين الإحصاءات إلى وجود حوالي 233 ألف موظف وموظفه يمثلون حوالي 53.2% من إجمالي الموظفين بالجهاز الإداري للدولة ويستحوذون على 35% من إجمالي الأجور العامه ، علماً بأن الوزارة تنفق ما مقداره 80% على بند الأجور والمرتبات . وبناءً عليه نستنتج :

1- بناءً على البيانات المستقاة من المسح التربوي لعام 1997م وكذلك المسح الوظيفي لعام 1998م هناك ما يربو على 31.000 ألف موظف من الإداريين في ديوان الوزارة وفروعها في المحافظات في حاله نقص تشغيل ، وتواجه الوزارة صعوبة في تبرير هذا الجيش من الموظفين .

ومن الجانب الآخر نجد أن هناك تمايز بين الذكور والإناث في عملية التوظيف والتعيين في المناصب الإدارية فمن بين إجمالي عدد وكلاء المدارس في المرحلتين الأساسى والثانوي والمبالغ عددهم 1922 وكيل مدرسه شكلت الإناث منهم حوالي 300 وكيله أي بنسبة 18.5% ومن إجمالي عدد مدراء المدارس والمبالغ عددهم 1955 مدير مدرسه بلغت نسبة الإناث منهم 6.3% .

2- من خلال مقارنة مؤشرات المسح التربوي مع كشوفات المرتبات يتضح بأن وزارة التربية والتعليم تستخدم عدد من المدرسين الوهميين أو الأشباح ، علماً بأن قطاع التعليم يعاني من نقص حاد في عدد المدرسين الإناث بمرحلة التعليم الثانوي وخصوصاً في المجالات العلمية .

جدول رقم (2) يبين توزيع المدرسين والمدرسات لبعض التخصصات العلمية

المرحلة

التخصص

أساسى

أساسى + ثانوى

ثانوى

□

ذكور □

إناث □

ذكور □

إناث □

ذكور □

إناث □

رياضيات □

1100

389

1742

261

259

75

اجزاء

16

9

7

4

8

3

علوم

712

236

569

85

26

6

فيزياء

139

70

424

78

148

61

كيمياء

371

290

744

221

203

122

أحياء

270

185

839

242

115

30

إجمالي

2608

1169

4325

891

759

297

ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الإناث في التخصصات العلمية وفي مرحلة التعليم الثانوي حوالي 28.1% أما بالنسبة لمشاركتهن في التعليم الأساسي والثانوي تصل إلى 22.9% من إجمالي المدرسين المتخرجين من تخصصات علميه .

جدول (3) يبين إجمالي عدد المقبولين والمتخرجين من كليات العلوم والتربية لعام 97/98م.

السنة

المقبول

المتخرج

كلية التربية

كلية العلوم

كلية التربية

كلية العلوم

1

اجمالي

اثاث

اجمالي

اثاث

اجمالي

اثاث

اجمالي

اثاث

1990

6216

774

380

66

1014

262

55

27

1991

5921

903

614

73

1871

515

60

17

1992

6240

1015

606

80

4064

792

157

55

1993

9577

1525

787

93

5097

940

216

72

1994

14400

2377

690

130

4308

758

273

52

1995

16396

3328

609

163

5057

976

290

37

1996

14063

3185

914

184

6426

1570

364

73

1997

18326

5412

1387

451

7431

9234

296

122

إجمالي عام

91129

18492

4738

1240

35768

15047

1711

455

فمن خلال اطلاعنا على مخرجات كليتي التربية والعلوم في مختلف الجامعات الحكومية خلال الفترة 1990م-1997م نجد أن المقبولين في كلية التربية حوالي 91 ألف طالب أما عدد المتخرجين خلال نفس الفترة حوالي 36 ألف متخصص في التخصصات التربوية الذين تم أعدادهم. وبلغت نسبة الإناث من إجمالي عدد المتخرجين حوالي 41.8% من إجمالي المتخرجين من كليات التربية .

أما عدد المقبولين في كلية العلوم خلال نفس الفترة نجد أن عددهم بلغ 4738 طالب تخرج منهم 1711 متخصص منهم حوالي 455 طالبة أي بنسبة %26.6 من إجمالي المتخرجين من كليات العلوم .

3- من خلال النتائج النهائية للمسح التربوي لعام 1997/1998م يلاحظ بأن قطاع التعليم إذا تم إعادة توزيع الموظفين والمدارسين وابتعد عن التمايز بين الجنسين فإن الإعداد الحالية للموظفين والمدرسين كافية لمواجهة الإعداد المتزايدة من الطلاب خلال العقد القادم . وهذا يأتي نتيجة لعملية احتساب مؤشر طالب / معلم والتي وصلت في التعليم الأساسي 25 مدرساً وفي التعليم الثانوي 34 بعام 1996م.

عدد المدرسين

ريف

النسبة

حضر

النسبة

الإجمالي

ذكور

99460

93.2

43418

64.1

142878

إناث

7254

6.8

24324

35.9

31578

إجمالي

106714

100

67742

100

174456

وبالرغم من أن مرحلة التعليم الأساسي تشكل المحتوى الأكبر لعدد المدرسين وخصوصاً الإناث، إلا أن هذا المؤشر يعكس مشكلة سوء توزيع المدرسين بين الحضر والريف. وبما أن الريف يستحوذ على العدد الأكبر من المدرسين إلا أننا نجد الإناث يشكلن حوالي 6.8% من إجمالي المدرسين، وهذا إن دل إنما يدل على تفضيل الذكور على الإناث أثناء التعيين والتي تظهر أساساً سيطرة الثقافة التقليدية بوضوح في الريف عنها في الحضر.

4- بالرغم من أن برنامج الحكومة أكد على تقليص أعداد المدرسين غير اليمينيين، إلا أن نتائج المسح التربوي أظهر بوجود حوالي 8 ألف مدرس، ومن خلال كشوفات المرتبات الشهرية لهؤلاء المدرسين غير اليمينيين نجد أن تكلفة المدرس الواحد تبلغ عشرة أضعاف تكلفة المدرسين اليمينيين حيث تقدر بحوالي 9.000 ألف دولار سنوياً.

الصيانة والتشغيل

لا زالت الوسائل التعليمية المستعملة حالياً لا تفي بالغرض وتكون شبه معدومة في كثير من المدارس وخاصةً الريفية، هذا فضلاً عن انخفاض مستوى الخدمات وسوء حالة المدارس التي تفتقر إلى الصيانة بالرغم من أن الإنفاق على الصيانة تشكل

11-12% من إنفاق الوزارة والتي تستخدم في غالبيتها لطباعة الكتاب المدرسي، بالرغم من أن هناك نقص في إنتاج وتوزيع الكتب، وبناءً على ذلك فإن ما يعتمد لعملية الصيانة لا يكفي إلا لتغطية عدد من الفصول الدراسية. ونتيجة لهذه الوضعية ما هي حالة المبنى المدرسي؟

جدول رقم (4) يبين حالة المبنى المدرسي

نوع الحالة

وزارة التربية

المعاهد العلمية

صالحة للاستعمال

1897

260

يحتاج لترميم كامل

3193

317

غير صالحة للاستعمال

1041

75

يحتاج لبعض الترميم

4008

500

غير معروف

100

23

الترميم جاري

94

6

إجمالي

10333

1181

يتبين من الجدول أن هناك %53.2 من إجمالي المدارس غير صالحه للاستعمال وبمقارنة ذلك بحجم الإنفاق المعتمد في الميزانيه العامه فإنها لا تكفي لبناء مدرسه ذات 9 فصول ، هذا إضافة إلى أن %39.2 من إجمالي المدارس البالغ 11514 مدرسه تحتاج لبعض الترميم وأن ما نسبته %18.7 صالح للاستعمال .

وعليه نستنتج .

- ارتفاع نسبة التسرب نتيجة لهذه الحالة .

- تفضيل الزواج المبكر للإناث بحكم عدم صلاحية المدارس ونتيجة ارتفاع عدد المدرسين الذكور أكثر من الإناث.

- ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور

- ومع بداية مرحلة المراهقة ونتيجة لسيادة قيم ثقافيه تقليديه فالكثير من الأسر لا تفضل بقاء بناتهن في مدارس مختلطة وبالتالي فإن إعدادها للزواج المبكر سيكون له الأفضلية لدى الأسرة وخاصة في الريف.

وحسب توزيع المدارس حسب النوع نجد أن المدارس الخاصه بالذكور استحوذت على نسبة %24.8 والمدارس الخاصه بالإناث على %10.3 وتأتي في المرتبه الاولى المدارس المختلطة والتي تشكل %64.3 من اجمالي المدارس .

ومن ناحيه اخرى تستوعب المدارس المختلطة في مرحلة التعليم الاساسي على %70 من اجمالي الطلاب بالمرحلة ونسبة %29.7 من

الماث من اجمالي الملتحقين بالمدارس المختلطة للمرحلة الاساسيه ، وحوالي 65.9% من اجمالي الملتحقات بالتعليم الاساسي . أما في المرحلة الثانويه فقد شكلت الماثل حوالي 15.9% من اجمالي الملتحقين بالمدارس المختلطة وما نسبته 33.1% من اجمال الملتحقين بالتعليم بصوره عامه .

الإنفاق الاستثماري

حتى بداية التسعينات كان حجم الاستثمارات التربويه منخفضه جداً حيث لم يمثل سوى 6% من اجمالي الإنفاق الرأسمالي للدولة خلال المشره 93-95م وارتفع خلال عام 1998م ليصل إلى نحو 25% وهو يعكس النمو السريع في برامج الاستثمار في التعليم الاساسي تشير البيانات المتاحة إلى وجود 67 ألف صف للمرحله الاساسيه والثانويه وبذلك تبلغ كثافة الفصول حوالي 48 تلميذ كما أن هناك 2000 مدرسه بدون مبنى ونتيجة لهذه الموضعيه فإن على الدولة أن تولي موضوع انشاء العديد من المدارس .

وخلال مؤشرات الإنفاق الاستثماري ارتفع نصيب الجامعات من الإنفاق خلال السنوات المثلث الماضيه دون وجود استراتيجيه واضحه لمستقبل التعليم الجامعي ، حيث أنشأت الدولة 7 جامعات دون وجود مبررات كافيه لانشائها، وبناءً عليه فإن على الدولة أن تعالج مسألتين اذا رأت الاستمرار في نمو جامعات الجديده :

1- معرفه حجم وتوجه التعليم العالي . ففي العديد من الدول العربيه الناميه بدأت في إصلاح النظام الجامعي الذي لا يؤدي إلى تخريج مؤهلين لا تتلاءم مع احتياجات التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه .

2- على الدولة مراجعة الخيارات الماليه للتعليم العالي وذلك من خلال الرسوم الجامعيه لتغطية نفقات التشغيل .

جدول (5) الإنفاق الاستثماري على التعليم

السنة

1994

1995

1996

1997

1998

إجمالي الإنفاق الاستثماري منها

460

1.232

3751

9.168

11.961

المساهمة الخارجية

32

435

519

—

8373

وزارة التربية والتعليم منها:

300

598

2.476

6548

7853

الإنشاءات

157

436

2.160

5906

6059

آلات ومعدات

2

9

10

98

588

أثاث

105

138

82

293

703

الجامعات منها:

149

396

1.207

2.425

3.381

الإنشاءات

85

243

478

1.629

1.197

آلات ومعدات

1

5

33

236

257

أثاث

36

—

38

126

304

مراكز الأبحاث

11

238

68

194

3492

ومن أجل وضع خطه استثماريه لبناء المدارس يجب:-

-اتخاذ قرار باختيار موقع المدرسة لتكون مناسبة أكثر لاستيعاب الإناث.

-ويهدف زيادة المتحاق المبناات فإنه يتطلب:

-زيادة عدد المدارس الثانوية للمبناات.

-إلحاق هذه المدارس ومدارس التعليم الأساسي بدورات المياه.

-بناء أسوار مناسبة لمدارس المبناات في التعليم الأساسي والثانوي خاصة .

جدول رقم (6) يبين بعض المؤشرات التربوية

اسم المحافظة

من الإنفاق على التعليم الأساسي والثانوي

معدل الالتحاق بالأساسي

ث من إجمالي الملتحقين بالأساسي

سات من إجمالي المدرسين بالأساسي

نسبة طالب/ معلم

المكثافة السكانية

أساسي

ثانوي

الأمانة

4893

67

45

51

53

17

4385

صنعااء

4312

71

18

3

38

32

50

عدن

12552

62

47

77

23

12

81

تعز

5770

90

34.2

12

37

18

196

الحديده

6160

\$6

29

20

31

39

182

حضر موت

10085

67

33

21

21

12

6

صعدة

4937

45

13

6

28

18

17

البيضاء

6020

49

24

6

26

44

48

أبين

14964

63

32

35

14

14

19

لحج

10990

64

25

21

17

18

50

دمار

7684

\$6

17

6

26

25

183

اب

6784

\$8

26

7

38

18

299

المهرة

13142

\$2

34

14

15

20

2

حجه

6446

38

15

6

28

21

124

المحويات

6803

54

20

1

39

3

176

الجوف

6402

20

25

4

12

9

4

مأرب

6910

\$5

30

9

20

17

4

شيوّة

12023

41

20

8

19

20

5

المصدر: البنك الدولي / الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط والتنمية / وزارة التربية والتعليم / وزارة المالية.

التدريب والتأهيل المهني ودورة في زيادة إنتاجية المرأة

تواجه عملية التدريب مشكلات وعقبات خاصة فيما يتعلق بتدريب المرأة بشكل عام.

حيث نازلت المفاهيم والمواقف الاجتماعية التقليدية تقف حائلاً أمام دخول المرأة في العمل وخصوصاً المتحاقها إلى برامج التدريب

والتأهيل المظني بأشكاله وأنواعه .

لذلك فإن تدريب الأيدي العاملة النسائية لزيادة كفاءتها وقدرتها يستوجب أن تتوافق جهود المؤسسات الرسمية والتنظيمات النقابية والجمعيات النسوية وجهود الدولة لتأكيد الدور الكبير الذي يسهم انتساب المرأة لدورات التأهيل والتدريب ورفع مستوى إنتاجيتها وزيادة مردود عملها وذلك لمعالجة أهم مشكلة وهي عدم الاستغلال الكامل للموارد البشرية .

لقد تبين من خلال مؤشرات التدريب المظني والمهني على مستوى الجمهورية التالي:

. يوجد أكثر من 25 مركز ومعهد رسمي .

. تلتحق الإناث في ثلاثة معاهد فقط :

- المعهد التقني الصناعي عدن

- الثانوية التجارية بعض المحافظات

- المعاهد الصحية صنعا-عدن

إجمالي القبول العام للمعاهد 6297 % الإناث 10.2 إجمالي عدد الملتحقين 13393 بالمعاهد % الإناث 12.0.

إجمالي المتخرجين 3672 % الإناث 12.4.

أما معاهد المعلمين سنتين بعد الثانوية بالرغم من أن هذه المعاهد منصبه أساساً للإناث بحكم طبيعة المهنة إلا أننا نلاحظ التالي :

جدول رقم (7) يبين مؤشرات القبول والمتخرج حسب النوع

قبول

قيد

تخرج

1990

1957

3042

563

البنات

340

527

168

%

17.4

17.3

29.8

1994

4682

9230

4642

الماثنين

727

1397

675

%

14.9

15.1

14.5

1997

4612

10678

4709

الإناث

675

2030

706

%

14.6

19.0

15.0

أن تحقيق شعار إدماج المرأة في عملية التنمية بشكل فعلي يتطلب أن تخطط الدولة لإنشاء مراكز على مستوى فني وتدريبى عال ،
يدرب ويؤهل العاملات والعمال على الآلات والتقنيات الحديثة التي تستلزمها عملية التنمية والتقدم .

على الدولة أن تتبنى البرامج التنفيذية ، التي تحقق في المستقبل ارتقاء إعداد المرأة وتمكنها من أداء دورها في التنمية.

ما هي العقبات التي تعيق المتحاق المفتيات بهذه المعاهد

- اتخاذ بعض الإجراءات الغير عملية تؤدي إلى وقف التحاق الفتيات للمعهد الصحي العالي بصنعاء.

- هناك عوامل اجتماعيه حدثت من انخراط الفتيات في بعض المعاهد المتخصصة بصنعاء .

- إجراءات التوظيف.

العمل

أحياناً يصعب فهم دور التعليم في حياة المرأة اليمنية دون التعرض لدور العمل بالنسبة لها كمتغير له أهميه في التحول الذي لحق بمكانتها. إذ أن حصول المرأة على حق التعليم قد فتح لها مجال العمل كتطور طبيعي، لقد نجم عن خروج المرأة إلى العمل آثار مباشرة على الأوضاع الأسرية بكافة جوانبها وعلى العلاقات بين الأفراد في العائلة الواحدة. ورغم أن حق العمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحق التعليم وكذلك خروج المرأة إلى العمل الذي جاء نتيجة للتحاقها بالتعليم، فإن المرأة العاملة ليست بالضرورة امرأة متعلمة. فالتعليم ليس شرطاً للعمل وخاصة في مجتمعنا اليمني كغيره من المجتمعات العربية. ولكن يبقى الارتباط بين المتغيرين ويبقى المتداخل بينهما ويبقى التعليم احد المتغيرات ذات العلاقة بالعمل .

قانون الخدمة المدنية وقانون العمل رقم (5) لعام 1995م

يعتبر من التشريعات الهامه التي صدرت بعد الوحدة ، حيث ينطبق هذا القانون على كافة العاملين بأجهزة الدولة المختلفه . وبارغم من أن القانون رقم 19 لعام 1991م لا يفرق بين الرجل والمرأة فكلاهما متساويان طالما توفرت المواصفات والشروط لشغل الوظيفة وقد توفّر في قانون الخدمة المدنية بعض المزايا للمرأة انسجاماً مع ما تقتضيه طبيعة المرأة مثل :

- ساعات عمل المرأة في اليوم عند العمل

- حصول الموظفه على اجازة وضع.

- تعطى للموظفه اجازة لمدة 40 يوم عند وفات زوجها.

كما أن قانون العمل رقم (5) لعام 1995م أكد على مساوات المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات دون تحيز مع تحقيق التكافؤ بينهما.

وبالرغم من ذلك يتطلب معرفة المشاكل والصعوبات التي ادت إلى تدني مشاركة المرأة في سوق العمل .

ما هي العوامل التي أت إلى تدني مشاركة المرأة اليمينية في قوة العمل ؟

- ذوع البيئه التي تعيش فيها المرأة

- المستوى التعليمي والثقافي

- الذوضع الاجتماعي للمرأة

- سيادة القيم الثقافيه التقليديه والتي ما زالت تفرق بين الجنسين

- العوامل الاقتصادية التي تفضل تعلم الذكور على المااث

:: ما هي العقبات والمشاكل التي تواجه المرأة اليمينية وتحد من مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية ؟

يمكن عرضها على الذوجه التالي .

- نظرة المرأة إلى قدرتها وقيمتها ، حيث تركز اهتمامها على رقتها

- نظرة المجتمع إلى عمل المرأة

- عدم تفهم جهات العمل لطبيعة التزامات المرأة في مجتمعنا لماذا ؟ لأنها أقل إنتاجيه من عمل الرجل

- عدم إتاحة فرص العمل المتكافئة أمام المرأة بسبب تعقيد الإجراءات وتفضيل عمل الرجل على عمل المرأة

- البعض يرى عدم ملائمة المرأة للعمل.

جدول(8)يبين توزيع القوى العاملة بالتربية حسب النوع ومحل الإقامة

حضر

ريف

جملة

ذكور

43418

99465

142878

إناث

24324

7254

31578

إجمالي

67742

106714

174456

· بلغ عدد العاملين بالحضر 67742 منهم 35.9% من الإناث

· بلغ عدد العاملين بالريف 106714 ألف منهم 6.9% من الإناث

· بلغ الإجمالي العام للقوى العاملة حوالي 174456 منهم 31578 إناث بنسبة 18.1 وحوالي %81.9 من الذكور.

بلغ عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة حوالي 419267 شخص بلغ نسبة الموظفين بالتربوية من الإجمالي حوالي %53.2 وبلغت نسبة الإناث بالتعليم من إجمالي موظفي الجهاز الإداري للدولة حوالي %15.8 وتبلغ نسبتها من إجمالي الموظفين في الجهاز الإداري للدولة حوالي %47.6.

المرأة والمشاركة السياسية في اليمن

بالرغم من التوجيه على المستوى الرسمي بالاهتمام بالمرأة، إلا أن حضورها في المجال السياسي ضعيف كما أن مشاركتها في صنع القرار بعيداً عن موقع اتخاذ القرار.

وبالرغم من هذه الملاحظة، إلا أن المرأة سجلت حضوراً فاعلاً في الانتخابات التشريعية في الأعوام 1993م و1997م



1993م



1997م

نسبة المقاعد في سجلات القيد

16

28

تقدمت للترشيح منهم

48

23

حزبيات

6

9

خاضت التجربة

42

17

فاز منهن

2

عدد المسجلات منهن

—

1.273.73

حيث شارك في انتخابات عام 1997م اثني عشر حزباً وتنظيماً سياسياً، ستة أحزاب منها تقدم بمرشحات وقبل يوم الاقتراع انسحبت ست من المرشحات .

إن مشاركة النساء في الانتخابات السياسية لم يكن معبراً عن الایمان بحق النساء في المشاركة العامة والسياسية ، ويتضح من ذلك أن المرأة لم تعطى لها الفرصة الكاملة للمشاركة مثلها مثل الرجل مما يدفعنا للقول بضعف دورها في المجال السياسي . بالرغم من أن المادة 40 من الدستور المعدل أكد على أن المواطنون متساوون بالحقوق والواجبات ومن خلال المؤشرات التي تم استيفائها من اللجنة العليا للانتخابات نجد أنه في عام 1997م بلغ عدد المسجلات في الانتخابات 1.273.73.

ومن خلال ما تقدم يبدو أن هناك تناقص بين النصوص القانونية الدستورية والوضع الاجتماعي ، بينما نجد أن النصوص القانونية والتشريعية تعطى للمرأة كامل حقوقها إلا أن هذه الحقوق تنهار أمام سيطرة الثقافة التقليدية والتي تؤكد على تفضيل الذكور على الإناث .

كما أن الشريعة الإسلامية قد أكدت أن النساء والرجال متساوين بالحقوق والواجبات ، وبناءً على ذلك فإن الإجراءات لتطبيق الضوابط القانونية والتشريعية لازالت غير قادرة على تنفيذ هذه النصوص

أما عدد النساء المشاركات في المنظمات الحزبية فهي تختلف من حزب إلى آخر حيث نجد التالي :-

مشاركة الإناث في المنظمات الحزبية

1. المؤتمر الشعبي العام 137 عضوه

2. التجمع اليمني للإصلاح 20 عضوه

3. حزب البعث العربي الاشتراكي 78 عضوه

4. التنظيم الشعبي الناصري 48 عضوه

5. الحزب الناصري الديمقراطي 30 عضوه

6. رابطة أبناء اليمن 3 عضوات

المصدر بيان لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية صنعاء - ابريل 1996م

حيث أولت الأحزاب السياسية أهمية المرأة في برامجها الانتخابية حيث أكدت هذه الاهتمامات في :-

- مسألة الأمومة والطفولة 81% .

- حق التعليم 75% .

- الزواج وحمايتها من الطلاق المتعسف والزواج المبكر ومحاربة غداء المهور 33% ، ومن خلال البرامج الانتخابية والاهتمامات بقضية المرأة نجد أ، العديد من الإجراءات ترى بأن أهم دور يمكن أن تقوم به المرأة هو اهتمامها ورعايتها للأمومة والطفولة . أما الحديث عن

حقوق النساء السياسية جاء بهدف جذب النساء إلى صناديق الاقتراع للحصول على أصواتهن وهذا يدل على سيطرة التقاليد الاجتماعية

المراجع :

- وزارة المالية الحسابات الختامية للأعوام 1990-1998م

- وزارة التربية والتعليم المسح التربوي الشامل لعام 1997-1998م

- وزارة التخطيط والتنمية تقرير المتابعة والتقويم للأعوام 1994-1998م

- البنك المركزي اليمني - التقرير السنوي

- الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعداد العام للسكان

- وزارة التربية والتعليم - الإحصاء التربوي لعام 1996-1997م

المصدر: <http://www.tlt.net>